فصل

التَّحديث بأحاديث الصِّفات
ونشرها بين العامّة من غير حرج

دَرَجَ أهل السُّنة والأثر على التَّحديث بأحاديثِ الصِّفات وروايتها في مُصنَّفاتهم، والتَّحديث بها في مجالسهم الخاصّة والعامّة، ولم يتحرَّجوا من ذلك، ولم يمنعوا منه.

وإنما جاء إنكار روايتها وترك التّحديث بها من قِبل الجهمية والمعتزلة وغيرهم من مُعطِّلة الصِّفات، أو ممن تأثّر بهم، وإن كان ليس على مذهبهم، كما صنعَ الخطيب البغدادي في كتابه «الجامع لأخلاق الراوي» (١٣٥٤)، فقال:

(ويتجنب المحدِّث في أمَاليه رِواية ما لا تحتمله عقول العوامِّ؛ لِما لا يُؤمَنُ عليهم فيه من دخول الخطأ والأوهام، وأن يشبِّهوا الله تعالى بخلقِهِ، ويُلحِقُوا به ما يستحيل في وصفه، وذلك نحو: أحاديث الصفات التي ظاهرها يقتضي التَّشبيه والتَّجسيم!! وإثبات الجوارح والأعضاء!! للأزلي القديم، وإن كانت الأحاديث صِحاحًا، ولها في التأويل طرق ووجوه!! إلَّا أن من حقّها أن لا تُروى إلّا لأهلها؛ خوفًا من أن يضلّ بها من جهل معانيها، فيحملها على ظاهرها، أو يستنكرها، فيردها ويُكذِّبَ رواتها ونقلتها!!).

قلت: **فإن كان هذا يقولونه في أحاديثِ الصِّفات، فماذا سَيقولون في آياتِ الصِّفات التي يقرؤها الصِّبيان في الكتاتيب، والعوام من الرِّجال والنِّساء؟!**

ولهذا استنكرَ أهل السُّنة القول بترك التَّحديث بأحاديثِ الصِّفات وعَابوه، وأنكروا على قائلِهِ، ومِن ذلك:

١ ـ قال سهل بن هارون رَحِمَهُ اللهُ: (كان أوّل من خرَّج هذه الأحاديث أحاديث الرُّؤية وجمعها من البصريين حماد بن سَلمة، فقال له بعض إخوانه: يا أبا سلمة؛ لقد سبقت إخوانك بجمع هذه الأحاديث في الوصف.

قال: سمعت حماد بن سلمة يقول: إنه والله ما دعتني نفسي إلى إخراج ذلك إلَّا أني رأيت العلم يخرج، رأيت العلم يخرج، رأيت العلم يخرج. ـ يقولها ثلاثًا ـ وهو ينفض كَفّه، فأحببت إحياءه وبثَّهُ في العامة لئلَّا يطمع في خروجه أهل الأهواء).

[«إبطال التأويلات» للقاضي أبي يعلى (٢٠)]

٢ ـ قال يحيى بن أيوب رَحِمَهُ اللهُ: (كنا ذات يوم عند مروان بن معاوية الفزاري، فسأله رجلٌ عن حديث الرُّؤية، فلم يُحدِّثه به.

قال: إن لم تُحدّثني به فأنت جهمي.

فقال مروان: أتقول لي جهمي! وجهم مكث أربعين يومًا لا يعرف رَبّه).

[«خلق أفعال العباد» للبخاري (٧٢)]

٣ ـ قال أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللهُ: (أدركت الناس وما ينكرون من هذه الأحاديث أحاديث الرؤية، وكانوا يحدِّثون بها على الجملة، يُمرُّونها على حالها، غير منكرين لذلك ولا مرتابين).

[«الإبانة الكبرى» لابن بطة (٥٢)]

٤ ـ قال الدارمي رَحِمَهُ اللهُ في «الرد على الجهمية» (١٤٧): (فهذه الأحاديث قد جاءت كلها وأكثر منها في نزول الرَّبّ تبارك وتعالى في هذه المواطن، وعلى تصديقها والإيمان بها أدركنا أهل الفقه والبصر من مشايخنا لا ينكرها منهم أحد، ولا يمتنع من روايتها؛ حتّى ظهرت هذه العصابة فعارضت آثار رسول الله ﷺ بردِّها، وتشمروا لدفعها بجدٍّ.

٥ ـ عن **حماد بن سلمة**، عن ثابت، عن أنس عن النبي ﷺ في قوله ﷻ: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ﴾ [الأعراف: ١٤٣] قال: «**تجلّى ﷻ مِنهُ مِثل هذا**»، ووضع الإبهام قريبًا من طرف الخنصر. قال: «**فساخ الجبل**».

زاد الهيثم: قال حماد لثابت: لا تُحدّث بهذا الحديث.

فلكمَ في صَدرِهِ، وقال له قولاً شديدًا.

فقال ـ يعني ثابتًا ـ: أنس يُحدِّثني به عن رسول الله ﷺ، ويقول: لا تُحدِّث به. وفي لفظ: وأنا أكتمه.

[«الرد على الجهمية» لابن منده (٧٠)، و«الأحاديث المختارة» للضياء (٥/٥٦)]

٦ ـ قال **ابن المبارك** رحمه الله حين ذكر حديث: «**لا يزني الزاني وهو مؤمن**»: (وأنكره بعضهم، فقال: يمنعُنا هؤلاء الأنتان أن نتركَ حديث رسول الله ﷺ فلا نحدِّث به؟! كلما جهلنا معنى حديث تركناه، لا بل نرويه كما سمعناه، ونُلزم الجهلَ أنفسنا).

[«مسند إسحاق بن راهويه» (٤١٩)]

٧ ـ قال **إبراهيم الحربي** يومًا ـ وذكر حديث ليث عن مجاهد [يعني: في إقعاد النبي ﷺ على العرش] ـ فجعل يقول: (هذا حدّث به عثمان ابن أبي شيبة في المجلس على رُؤوس النّاس، فكم ترى كان في المجلس عشرين ألفًا؟! فترى لو أن إنسانًا قامَ إلى عثمان فقال: لا تُحدّث بهذا الحديث، أو أظهر إنكاره، تراه كان يخرج من ثَمَّ إلَّا وقد قُتِلَ؟).

[«السُّنة» للخلال (٢٥٤)]

٨ ـ جاء في «**تاريخ الإسلام**» (١٧/ ١٣) (إظهار المتوكل للسُّنة):

(وفيها أظهر السُّنة المتوكل في مجلسه، وتَحّدث بها، ووضع المحنة، ونهى عن القول بخلق القرآن، وكتب بذلك إلى الآفاق، واستقدم المحدثين إلى سامراء، وأجزل عطاياهم، وأكرمهم، وأمرهم أن يُحدّثوا بأحاديث الصِّفات والرؤية.

وجلس أبو بكر بن أبي شيبة في «جامع الرّصافة»، فاجتمع له نحو من ثلاثين ألف نفس.

وجلس أخوه عثمان بن أبي شيبة على منبر في مدينة المنصور، فاجتمع إليه أيضًا نحو من ثلاثين ألفًا.

وجلس مُصعب الزُّبيري وحدَّث، وتوفر دُعاء الخلق للمتوكل، وبالغوا في الثَّناء عليه، والتَّعظيم له، ونسوا ذنوبه، حتى قال قائلهم: الخُلفاء ثلاثة: أبو بكر الصِّديق يوم الرِّدّة، وعمر بن عبد العزيز في ردّ المظالم، والمتوكل في إحياء السُّنة وإماتة التَّجهم).

٩ ــ قال **أحمد البرمكي**: (سألت أبا الحَسن بن بشّار عن حديث أُمّ الطُّفيل، وحديث ابن عباس في الرُّؤية، فقال: صحيحان، فعارض رجل فقال: هذه الأحاديث لا تُذكر في مثل هذا الوقت.

فقال ابن بشَّار: فَيُدْرَسُ الإسلام؟! مُنكِرًا على من منع السُّؤال عن الخبرين).

[«طبقات الحنابلة» (٢/٥٩)]

١٠ ــ قال **السَّمعاني** رَحِمَهُ اللهُ في «الانتصار لأصحاب الحديث» (ص٨٦):

(**فإن قال قائل**: إن الخوض في مسائل القدرِ والصِّفات، وشرط الإيمان يُورث: التَّقاطع، والتَّدابر، والاختلاف؛ فيجب طرحها، والإعراض عنها ـ على ما زعمتم ـ.

الجواب: إنّما قُلنا هذا في المسائل المُحْدَثَة؛ فأما الإيمان في هذه المسائل فهو من شرط أصلِ الدّين، ولا بُدّ من قبوله على نحو ما ثبت فيه النَّقل عن رسول الله ﷺ وأصحابه.

ولا يجوز لنا الإعراض عن نقلها وروايتها وبيانها لتفرُّق الناس في ذلك، كما في أصل الإسلام والدُّعاء إلى التَّوحيد وإظهار الشَّهادتين.

وقد ظهر بما قدمنا وذكرنا ـ بحمد الله ومَنّه ـ أن الطّريق المستقيم مع أهل الحديث، وأن الحقَّ ما نقلوه ورَوَوْهُ).

وقال: (أجمع أهل الإسلام متقدموهم ومتأخروهم على رواية الأحاديث في صفات الله ﷻ، وفي مسائل القدر، والرؤية..).

١١ ـ قال ابن تيمية رحمه الله في «التسعينية» (١/١٢١) وما بعدها ـ عندما طُلب منه ألَّا يذكر أحاديث الصِّفات عند العوام ـ، فقال:

(إن قول القائل: نطلب منه أن لا يتعرّض لأحاديث الصِّفات وآياتها عند العوام، ولا يكتب بها إلى البلاد، ولا في الفتاوى المتعلقة بها؛ يتضمن إبطال أعظم أصول الدِّين ودعائم التَّوحيد؛ فإن من أعظم آيات الصِّفات: آية الكرسي التي هي أعظم آية في القرآن .. و﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] التي هي تعدل ثلث القرآن .. ولا خلاف بين المسلمين في استحباب قراءة آيات في الصفات للصَّلاة الجهرية التي يسمعها العامي وغيره .. ومعلوم أن جميع من أرسل إليه الرسول من العرب كانوا قبل معرفة الرسالة أجهل من عامة المؤمنين اليوم، فهل كان النبي ﷺ ممنوعًا من تلاوة ذلك عليهم وتعليمهم إيّاه، أو مأمورًا به، أوَ ليس هذا من أعظم الصّد عن سبيل الله؟ وقد قال الله تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لِمَ تَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ مَنْ ءَامَنَ﴾ [آل عمران: ٩٩] الآية).

وقال (١/١٢٧): (إن أعظم ما يحذره المنازع من آيات الصّفات: ما يزعم أن ظاهرها كُفرٌ وتجسيم، كقوله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الزُّمر: ٦٧]، وقوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤] .. فهل سَمِعَ أن أحدًا ممن يؤمن بالله ورسوله منع أن يقرأ هذه وتُتلى على العامّة ؟).

وقال: (إن كُتب الصِّحاح والسُّنن هي المشتملة على أحاديث

الصفات؛ بل قد بُوِّبَ فيها أبواب مِثل: كتاب التَّوحيد، والرَّدِّ على الزَّنادقة والجهمية؛ الذي هو آخر كتاب صحيح البخاري ..

وأيضًا؛ فهذه الأحاديث لَمَّا حدَّث بها الصَّحابة والتابعون ومن اتبعهم من الخالفين؛ هل كانوا يخفونها عن عموم المؤمنين ويتكاتمونها ويوصون بكتمانها، أم كانوا يُحدّثون بها كما كانوا يُحدِّثون بسائر سُنن رسول الله ﷺ؟ وإن نُقِلَ عن بعضهم أنّه امتنعَ مِن رِواية بعضها في بعض الأوقات؛ فهذا كما قد كان هذا يَمتنع عن رواية بعض أحاديث في الفقه والأحكام، وبعض أحاديث القدر، والأسماء والأحكام، والوعيد، وغير ذلك في بعض الأوقات ليس ذلك عنده مُخصوصًا بهذا الباب، وهذا كان يفعله بعضهم، ويخالفه فيه غيره؛ وذلك لأنه قد يرى أن روايتها تضرّ بعض النَّاس في بعض الأوقات، ويرى الآخر أن ذلك لا يضرّ بل ينفع، فكان هذا مما قد يتنازعون فيه في بعض الأوقات.

فأمّا المنع من تبليغ عموم أحاديث الصِّفات لعموم الأُمّة فهذا ما ذهب إليه من يؤمن بالله واليوم الآخر، وإنّما هذا ونحوه رأي الخارجين المارقين من شريعة الإسلام: كالرافضة، والجهمية، والحرورية ونحوهم، وهو عادة أهل الأهواء..).

قلت: سيأتي في (المبحث العاشر) (فصل في موقف المُعطلة من أحاديث الصفات وتحريفهم لها، وكراهتهم لسماعها وروايتها).

